تباين السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين : دراسة مقارنة بين ألمانيا والمجر

The divergent European policies towards syrian refugees : comparative study between Germany and Hungary

ط.د/سعداوي مريم*

[1]جامعة علي لونيسي– البليدة 2–

me.sadaoui@univ-blida2.dz

د.بعوني حميدة

[2]جامعة علي لونيسي– البليدة 2–

h.baouni@univ-blida2.dz

تاريخ الارسال: 2024 /04/07 تاريخ القبول: 2024/06/15 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص: تتطلع هذه الورقة للوقوف أمام أهم السياسات المتبناة من طرف الدول الأوروبية في إدارتها لأزمة اللاجئين السوريين في فترة (2012-2020)، فقد أبانت الدراسة عن حالة من الاختلاف والتناقض في مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إطار الأزمة، فتراوحت بين موقف الاعتدال والقبول النسبي لطالبي اللجوء والموقف الدفاعي المتشدد الرافض للاجئين لاعتبارات أمنية وأخرى ثقافية. وقد استهدفت الدراسة بالتحديد فهم دوافع السلوك السياسي الألماني تجاه اللاجئين السوريين المتبني لمقاربة الباب المفتوح في المرحلة الأولى من الأزمة ومقارنته بالسلوك المجري المتبني لمقاربة غلق الحدود.

الكلمات المفتاحية: البنائية، اللاجئون السوريون، الاتحاد الأوروبي، الخطاب المتطرف، ألمانيا، المجر.

Abstract: this article aims to analyses the european policies about syrian refugees to 2012-2020. The study showed the diffrence between behaviors's states in the EU . it ranged between a position of moderation and defensive position. This artical aims to understanding the german political behavor's and the hangarian behavior towards the syrian refugees.

Key Words: *constructivism, syrian refugees , european united ,extremist discours, germany , hungary.*

*المؤلف المرسل.

المقدمة :

تعتبر أزمة اللاجئين السوريين واحدة من أكبر أزمات اللجوء العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين نهاية 2020 حوالي6.77 مليون لاجئ موزعين في مناطق مختلفة من العالم من بينها أوروبا.

أصبحت ظاهرة اللجوء صوب دول الاتحاد الأوروبي من القضايا الآنية المستأثرة باهتمام قوي لتداعياتها البالغة على الأمن والتنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، إذ يشهد الاتحاد الأوروبي نقاشا حول التأثيرات الأمنوسياسية والاقتصادية للاجئين على بناه المجتمعية، فتباينت داخله الرؤى بين المعالجة الأمنية الصلبة استباقا لأي اختراق محتمل وهو ما تبنته اليونان والمجر وغيرهما، وبين المدخل الإنساني الحقوقي التزاما بمضامين اتفاقية جنيف 1951 وهو ما دعت إليه ألمانيا والسويد. وبهذا تسعى الورقة لفهم العلاقة بين السلوك السياسي الأوروبي تجاه اللاجئين السوريين والهوية ،بغية الإجابة عن السؤال المركزي التالي: كيف استجابت الدول الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين؟ وكيف يمكن فهم السلوك السياسي الألماني والسلوك السياسي المجري تجاه اللاجئين السوريين؟للتدقيق أكثر تصاغ التساؤلات الفرعية كما يلي:

- فيما تمثلّت مواقف الدول الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين؟
- ما هي السياسات المتبعة من طرف الدول الأوروبية لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين؟
- كيف أثر الخطاب المتطرّف الذي حملته الأحزاب اليمينية على قرارات الحكومات الأوروبية؟
- لماذا انتهجت ألمانيا سياسة الباب المفتوح في المرحلة الأولى من الأزمة،في حين شددت المجر المراقبة على حدودها لمنع تدفق اللاجئين السوريين؟

بما أن الدراسة تهدف إلى مقارنة السلوك السياسي الألماني تجاه أزمة اللاجئين السوريين بالسلوك السياسي المجري في فترة 2020/2012، فإنه كان من الضروري الاعتماد على المنهج المقارن الّذي يهتّم بمواطن التشابه والتناقض في كلا السلوكين السياسيين بالاستناد إلى إحصائيات كمية .

ولفهم أكثر لجوانب الموضوع تمّ الاعتماد على المقاربة البنائية الاجتماعيّة من أجل تحليل سياسات واستراتيجيات الدول الأوروبية في إطار أزمة اللاجئين السوريين، وفهم مواقفهم المتأرجحة بين الرفض والقبول وإدراك أهمية تصوراتها وهويتها في اتخاذ قرارات استقبال اللاجئين السوريين من عدمه . لذلك اهتمت الدراسة بدور خطاب أحزاب اليمين المتطرف في صياغة سياسات اللجوء و فهم أسباب انفتاح ألمانيا و تشدّد المجر في إطار معالجتهما للأزمة.

فعلى ضوء ذلك سيناقش الجزء الأول من المقال أهم مواقف وردود أفعال الدول الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين وجرى في سياق ذلك تبويب مواقف الدول الأوروبية إلى فئتين استنادا إلى مؤشري الاعتدال

والتشدد في معالجة الأزمة، أما القسم الثاني فسيعرض أهم الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من طرف الدول الأوروبية لمواجهة الأزمة ، ليتطرق القسم الثالث لدور خطاب أحزاب اليمين المتطرّف و تأثير ها على صياغة سياسات اللجوء. في حين سيتناول الجزء الرابع السلوك السياسي الألماني في إطار معالجته للأزمة، لتحاجج هذه الورقة في قسمها الأخير الخطاب المجري تجاه أزمة اللاجئين السوريين.

المحور الأوّل:مو اقف الدول الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين:

لم تستقبل أوروبا سوى 2.9 %من إجمالي عدد اللاجئين السوريين، بين مارس 2011 وديسمبر 2013، تلقت 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي96.740 طلب لجوء من مواطنين سوريين وقد تمت الاستجابة ل 41.695 منها. هذه الأرقام ليست صغيرة من حيث القيمة المطلقة لكنها لا تمثل سوى جزء بسيط من 2.301.533 لاجئا سوريا تم إيواؤهم في دول الجوار خلال نفس الفترة، فانخفض بذلك نصيب أوروبا من إجمالي تدفق اللاجئين من 29.4% في 2011 إلى 4.1% سنة 2012 و2.3 %سنة 2013.(Fargues, 2014, p. 02)

الجدول رقم 1: عدد طالبي اللجوء في بعض الدول الأوروبية سنة2013

الدول	ألمانيا	السويد	اليونان	النمسا	بريطانيا	الدنمارك	المجر
عدد طالبي اللجوء	31.819	24.792	9.860	4.309	3.810	3.357	325

من إعداد المؤلفين بالاعتماد على بيانات:'(UNHCR's Refugee Population Statistics)

قد استجابت الدول الأوروبية لأزمة اللاجئين بطريقة غير متكافئة، فبموجب اتفاقية دبلن يجب أن يبقى المهاجرون واللاجئون في دولة اللجوء الأولى إلى غاية معالجة طلبات لجوئهم، غير أن الاتفاقية عمليا تسببت في محاصرة الآلاف من اللاجئين في اليونان وإيطاليا، وعليه تم عقد قمة برلين بهدف إيجاد حل للأزمة يكون أكثر إنصافا واقتساما للعبء، ولكن مع ذلك لم يتم التوصل لحل واضح بسبب انقسام الدول بين المؤيدة والمعارضة لسياسة استقبال اللاجئين. وقد تجلّت مواقف الدول الأوروبية في موقفي الاعتدال والقبول النسبي للاجئين والتشدد ورفض الاستقبال.

1. الموقف الأول: الاعتدال والقبول النسبي

كانت استجابات دول أوروبا الغربية معتدلة، تراوحت بين الترحيب الكلي باللاجئين والقبول الانتقائي، فقد عملت ألمانيا والسويد والنمسا على استقبال اللاجئين السوريين ومساعدتهم على الاندماج،فقد قدمت ألمانيا والسويد مساحة حماية واسعة للاجئين بحيث تلقت ألمانيا ما بين 2012-2018 حوالي 584.461 طلب لجوء سوري وتلقت السويد111.696 طلب لجوء، وقد منحت ألمانيا اللجوء لحوالي 532.065 لاجئ في نفس الفترة، بينما السويد فقد قبلت 109.343 طلب لجوء سوري. وفي نهاية 2020وفرت ألمانيا الحماية لأكبر عدد من اللاجئين السوريين الذي بلغ 605.338، لتحتّل السويد المرتبة الثانية بحوالي 114.606 لاجئ سوري .

(UNHCR's Refugee Population Statistics). هذه الأرقام تدل على أنّ كلا من ألمانيا والسويد نموذجين إيجابيين في تشجيع الدول الصناعية الأخرى في جميع أوروبا لاستقبال اللاجئين.

الشكل رقم1: أعمدة بيانية تمثل عدد اللاجئين السوريين في كل من ألمانيا والسويد في فترة 2012-2018

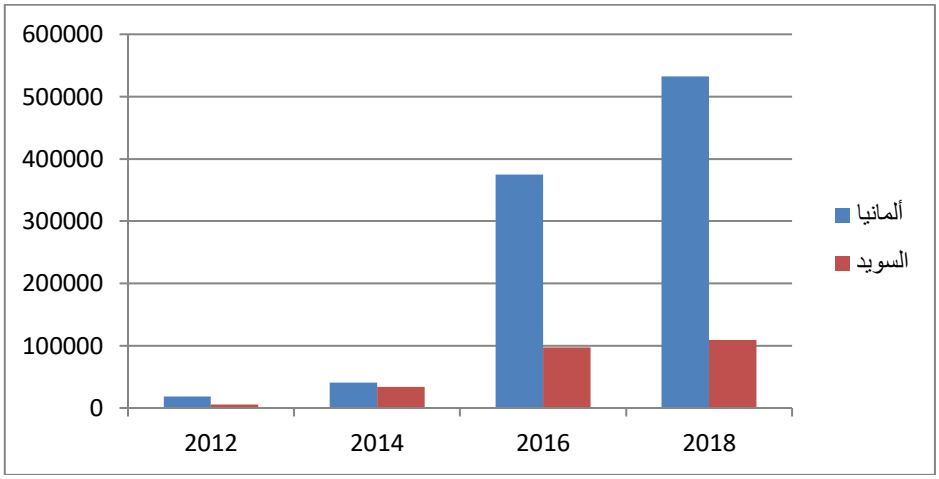

من إعداد المؤلفين بالاعتماد على بيانات (s Refugee Population Statistics'UNHCR)

ففي الوقت الذي فتحت ألمانيا والسويد أبوابهما أمام اللاجئين السوريين، اتسمت مواقف بريطانيا والدنمارك وفرنسا بالاستجابة المقيدة والانتقائية للاجئين. فكلتا الحكومتين الفرنسية والبريطانية تعرضتا للضغط من قبل نشطاء سياسيين، ما أدى إلى قبول استقبال نحو 8991 لاجئ سوري في فرنسا و 9728 لاجئ في بريطانيا عام 2016. (UNHCR's Refugee Population Statistics)ولم تكن الدنمارك خارج سباق الاستقبال المشروط، ففي يناير2016 أقرّ البرلمان الدنماركي مجموعة من القوانين بحق اللاجئين تشمل مصادرة مقتنياتهم الثمينة واستخدام قيمتها للإنفاق على إقامتهم ،وقد سبقتها سويسرا التي قامت هي الأخرى بمصادرة مقتنيات طالبي اللجوء التي تفوق قيمتها 985 دولارا أمريكيا. إلى جانب اشتراط تعلم اللغة الدنماركية والتواصل بها للحصول على تصريح الإقامة الدائمة في البلاد. (سليمان، 2016)

2. الموقف الثاني: رفض القبول ومعاداة اللاجئين

يجسد الموقف الثاني رفض قبول استقبال اللاجئين أو الاستقبال الحذر؛ وهو الموقف الّذي تبنته دول مجموعة فيشغراد(المجر، بولندا، تشيك وسلوفاكيا)فقد اشترطت بولندا وسلوفاكيا وتشيك أن يكون اللاجئون مسيحيون وهو الموقف نفسه الذي تبنته المجر، المناهض لمبدأ عدم التمييز بين اللاجئين في اتفاقية 1956، وما يثبت هذا الموقف هو تصريح المتحدث باسم الوزارة السلوفاكية ايفان نيتيك(Ivan Nitik):" سلوفاكيا كدولة مسيحية يمكنها حقا مساعدة المسيحيين السوريين على إيجاد منزل جديد في سلوفاكيا، لدينا مجتمع صغير جدا من المسلمين، فنحن لا نملك حتى مساجد ونريد أن نختار الأشخاص الذين يرغبون حقا في بدء حياة جديدة في سلوفاكيا". (سليمان، 2016)

ومع تصاعد دور الأحزاب اليمينية المتشددة في الكثير من أنحاء أوروبا، أكدت بولندا، والمجر وتشيك وسلوفاكيا، رفضها لاستقبال المزيد من اللاجئين وغلقها لطريق البلقان، كما فرضت الدول الاسكندنافية قيودا على فيزا شنغن. وقد بدأت المجر في بناء سور على حدود صربيا لمنع تدفق اللاجئين غير الشرعيين، وفي سياق مواز عملت اليونان على التمسك بسياسة توقيف تدفق اللاجئين من خلال:

- إغلاق الحدود الشمالية اليونانية: وقد تحقق ذلك من خلال عسكرة المنطقة بأكملها وإرسال دوريات حدودية واستخدام الكاميرات الحرارية إلى جانب الاعتقالات والترحيل.
- إعادة توجيه تدفقات المهاجرين واللاجئين نحو السواحل التركية، حيث تم إرسال عائلات اللاجئين إلى مناطق تفتقر إلى بنية تحتية كافية واعتقال المتطوعين الذين استخدموا سياراتهم الخاصة لنقل اللاجئين. (Evangelimides, 2016, pp. 33-34)

المحور الثاني: سياسات الاستراتيجية الأوروبية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين:

تسعى الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق هدفين رئيسيين تمثلا في: الحدّ من تدفق اللاجئين إلى القارة الأوروبيةّ، والتعامل الفعلي مع اللاجئين الذين يتمكنون من الوصول إلى الأراضي الأوروبية، وبناء على هذين العنصرين تتشكل الملامح العامّة لتلك الإستراتيجية فيما يلي:

- **توطين اللاجئين**: يسعى الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاق نهائي بين الدول الأعضاء لتوزيع اللاجئين للمشاركة في تحمّل الأعباء، مع أنّ الأعداد الّتي تمّ التخطيط لاستقبالها تزداد مع زيادة تدفق اللاجئين.
- **تعزيز الاعتبارات الأمنية**:التركيز على البعد الأمني في إدارة الأزمة وذلك بالتركيز على التعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعتبر مصدرا وممرا للمهاجرين لتشديد الرقابة على حدودها ومنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوروبي ، فضلا عن تعقّب شبكات التّهريب واستقبال المهاجرين الّذين تتّم إعادتهم مرّة أخرى إلى مراكز الاحتجاز. كما شملت الاعتبارات الأمنية تشديد الرقابة على حدود الاتحاد الأوروبيين الخارجية وتشغيل دوريات أمنية في البحر المتوسط لمنع تقدم سفن المهاجرين إلى القارة. (سليمان، 2016)
- **الاتفاق التركي الأوروبي**: حيث وقعّت تركيا مع الاتّحاد الأوروبي على معاهدة إعادة الاستقبال في 18 مارس 2016، وتنص الاتفاقية على إعادة اللاجئين الذين عبروا إلى أوروبا عبر طرق غير مشروعة بهدف استعادة السيطرة على حدود شنغن الخارجية الجنوبية الشرقية والرّد على العداء الشعبي المتزايد تجاه اللاجئين غير الشرعيين من خلال إظهار القوة السيادية على الحدود وتلبية الدعوات لإنهاء وصول طالبي اللجوء. (Khleist, 2022, p. 12)
- **التمييز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين**: تحاول بعض القوى المناوئة للمهاجرين الادّعاء بأنّ المهاجرين مهاجرون اقتصاديون وليسوا لاجئين سياسيين.
- **إقامة مراكز الإيواء**: بهدف التخلّص من أعباء استقبال اللاجئين، دعا الاتحاد الأوروبي لإقامة مراكز إيواء ببعض الدول مثل اليونان وإيطاليا لحين البت في طلبات اللجوء وتمييزا بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين

الاقتصاديين ، بغية منح المجموعة الأولى الحق في الإقامة واللجوء إلى إحدى دول الاتحاد الأوروبي، في حين يتم حرمان المجموعة الثانية من الوصول للهدف .(سليمان، 2016)

إن تصور التهديد كان عنصرا مهما في تحديد المواقف تجاه اللاجئين والمهاجرين وفي ردود الأفعال الرسمية تجاه المسألة في شرق أوروبا بشكل خاص، حيث يلعب إدراك التهديد الحقيقي والمتصور الذي تشكله مجموعة خارجية أخرى_ سواء كان هذا التهديد ماديا(المزاحمة على الوظائف والرعاية الصحية والاجتماعية والعنف والجرائم) أو رمزيا(تهديد قيم المجموعة وخصوصيتها)_ عاملا مهما لفهم السياسات الدفاعية المتشددة التي تبنتها هذه الدول تجاه اللاجئين السوريين خلال الأزمة الأخيرة. وفي الجانب الآخر من أوروبا امتزجت الاعتبارات الإنسانية مع القيم الليبرالية العالمية بنسب متفاوتة مشكلة مناخا اجتماعيا وسياسيا منفتحا على الوافدين الجدد.

المحور الثالث:دور خطاب أحزاب اليمين المتطرف في التأثير على سياسة استقبال اللاجئين السوريين:

تصدرت حالة الصعود المتنامي لوزن قوى اليمين المتطرّف في أوروبا عام 2014 المشهد السياسي الأوروبي، باعتبارها فاعلا سياسيا تزايد تأثيره في صياغة الر أي العام الأوروبي، فقد ترأس الأحزاب اليمينية في المجر حزب الحركة من أجل مجر أفضل(jobbik) وفي فرنسا نجحت الجبهة الوطنية(FN) في الوصول إلى سدّة الحكم، أما في اليونان وسلوفاكيا فقد وصل حزب الفجر الذهبي(AD) و الحزب النازي الجديد سلوفاكيتا(LSNS) إلى السلطة. (أبو ليل عبد الفتاح، 2021، صفحة 105)

تبنت هذه الأحزاب اليمينية خطابا متطرّفا حول معاداة اللاجئين السوريين على اعتبارهم ينتمون للهوية الإسلامية، فانشغلت هذه القوى بتفعيل منطوقات: الإسلاموفيا والإرهاب في اللاوعي الفردي والجمعي الأوروبي، وتقديم الأنا(الثقافة الأوروبية الغربية) على أنها في تناقض و صدام دائمين مع الآخر(الهوية الإسلامية)،هذا التنميط السلبي تجاه الإسلام وسوء إدراك نحن للآخر ، شجّع على انتشار نمط من الخوف والغضب والكراهية تجاه المسلمين ، على اعتبار الإسلام خطر على القيم المسيحية وعلى الهوية الغربية، خاصة مع تصاعد وتيرة الإرهاب في أوروبا، ويستندون إلى كل الحوادث الإرهابية التي شهدتها أوروبا مثل حوادث باريس ونيس وبروكسل وملهى فلوريدا.(أبو ليل،2021،ص105)

فكان بذلك لهذه الأحزاب دورا مهما في توجيه المجالات الخطابية المتعلقة بالجريمة والعنف والبطالة والأزمات الاقتصادية نحو اللاجئين المسلمين وتقديمها للمجتمع على أنها الحقيقة المطلقة غير القابلة للتكذيب. وهذا التأثير السلطوي للأحزاب اليمينية ظهر جليا في المجر وسلوفاكيا مع تأثير متفاوت في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

المحور الرابع: اللاجئون السوريون وسياسة الباب المفتوح في ألمانيا

جسدت ثقافة الترحيب الألمانية النموذج الأبرز على الصعيد الأوروبي في الاعتدال والانفتاح تجاه اللاجئين، فمنذ بداية أزمة اللجوء السوري عملت ألمانيا على فتح أبوابها أمام السوريين، فقد استقبلت في فترة 2012 -2020 حوالي 605.338 لاجئ سوري، من بين 642.557 طلب لجوء، وهي في ارتفاع من سنة لأخرى حسب ما هو موضّح في التمثيل البياني أدناه، فالبيانات تثبت أنّ نسبة قبول اللاجئين السوريين في تلك الفترة تعدّت 94.20%، وهو نسبة مقبولة جدا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى. (UNHCR's Refugee Population Statistics)

الشكل رقم2: تمثيل بياني لتطور عدد اللاجئين السوريين في ألمانيا في فترة 2012-2020

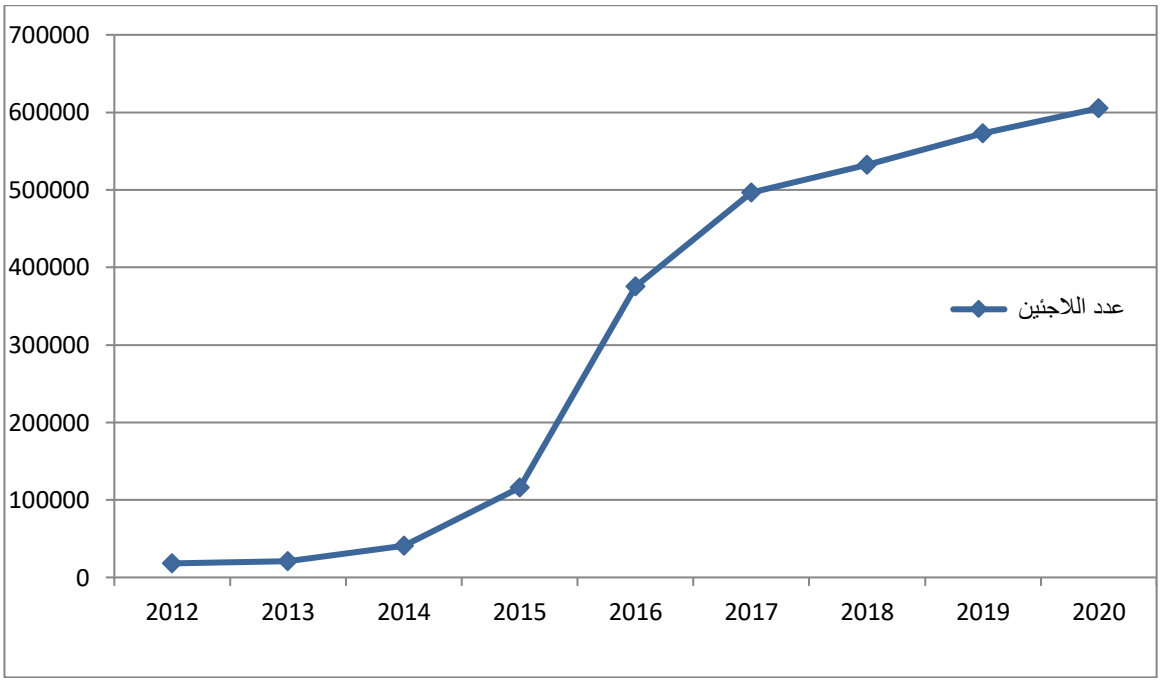

من إعداد المؤلفين بالاعتماد على بيانات (UNHCR's Refugee Population Statistics)

وما عزّز الأرقام الموضحة أعلاه السياسات الترحيبية التي انتهجتها الحكومة الألمانية في سياق تبنيها مقاربة الباب المفتوح ، من خلال الاهتمام باندماج اللاجئين والتشديد على ضرورة لم شملهم العائلي على الأراضي الألمانية ،حيث يمكن رصد هذه السياسات في النقاط التاليّة:

1. **سياسة اندماج اللاجئين السوريين:** فقد صادقت الحكومة الألمانية في 2016 على قانون الاندماج الجديد تتلخص أبرز أحكام ذلك القانون في:

- تسهيل سبل التحاق اللاجئين السوريين بسوق العمل وخلق فرص أكثر للعمل من خلال رفع بعض العقبات القانونية المعرقلة.
- حصول طالب اللجوء على الإقامة المؤقتة طوال مدّة التدريب المهنية،وفي حالة حصوله على عمل ستمدد إقامته لسنتين متتاليتين.والخضوع لدورات اندماجية إجبارية بغية إتقان اللغة الألمانية بمساعدات مالية من الدولة.
- تحديد المقاطعات الألمانية لأماكن إقامة اللاجئين، بهدف التقسيم المتساوي لطالبي اللجوء . (ألمانيا تصادق على قانون الادماج الجديد، 2016)

2. **سياسة لمّ الشمل العائلي**: فقد جرى خلال عام2016 منح 106 ألف تأشيرة لسوريين وعراقيين ضمن عملية لم الشمل العائلي، وهو الرقم الذي تجاوز عدد التأشيرات المقدمة عام 2015 التي بلغت 24 ألف. (تقرير تزايت الألماني حول لم شمل اللاجئين، 2017)

3. **تقديم المساعدات التنموية** : بين عامي 2012 و2013 ساهمت ألمانيا بنحو 440 مليون يورو للمساعدات التنموية والإنسانية تجاه الأفراد الذين عانوا من ويلات الصراع في سوريا، وقد قامت ألمانيا بتحويل الكثير من الملاعب والمدارس إلى مراكز استقبال، كما قامت بعض الشركات الألمانية بتقديم المباني غير المأهولة بالسكان للاجئين بهدف الإقامة.

تعبر المواقف والسياسات المنتهجة من طرف الحكومة الألمانية في تفعيلها لسياسة الترحيب باللاجئين السوريين عن هوية مجتمعات أوروبا الغربية وتصوّرها لمصالحها؛فهي تعكس طبيعة فهم أو إدراك المجتمعات الأوروبية لمضامين اللجوء واللاجئين(تهديد أو مكسب)، فتفسير الدوافع الكامنة وراء سلوك ألمانيا يبرز عمق التأثير الذي تمارسه الهوية في تحديد مصالح الدول والجماعة ومن ثم تقرير نمط السلوك تجاه الآخرين في المعادلة التالية: الرغبة(المصلحة)+ المعتقد(الهويّة)= الفعلt(231 .p ,2003 ,Wendt A.))

إنّ سياسة الاندماج التي اتبعتها ألمانيا تبرز إدراكها لمنطوق "تعدّد الثقافات"في المجتمع الواحد ، على أساس أنّ جميع السكان الأصليين واللاجئين يؤمنون بمبادئ الحداثة القائمة على الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وهي بالنسبة لهم تمثل أساس الهوية الأوروبية. وبالتالي فإن ألمانيا لم تنشغل كبقية دول أوروبا الغربية بالخطاب الثقافي التي يلغي بقية العوامل الأخرى المؤثرة في سياسة استقبال اللاجئين السوريين.

وعلى ذلك الأساس فإنّ قرار الحكومة الألمانية المتعلق باستقبال اللاجئين اهتّم بالجانب الاقتصادي أكثر منه ثقافي : فالانحدار الكبير الذي تشهده نسبة المواليد في ألمانيا وانعكاس ذلك على اقتصاد البلد جعل الحكومة الألمانية تهتم بادماج اللاجئين،لأنّ معدل الولادة حسب الإحصائيات سيبقى في الأعوام المقبلة ثابتا كما كان عليه في العقدين الماضيين، أي بنحو 1.6 فقط وتحت الحد الأدنى المطلوب لنمو السكان(معدل

الإحلال)، ما يشكل خطرا على مستقبل النمو الاقتصادي الألماني ويجعل قدوم اللاجئين فرصة لتعويض هذا النقص ومحاولة لتفادي المشكلات الاقتصادية التي قد تنتج عنه. (جزايرلي، 2021،ص ص 118-119) ووفقا للمفوضية الأوروبية ،كان لوصول طالبي اللجوء السوريين تأثير اقتصادي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمتوسط 0.2 أو 0.3 بحلول 2017(Suman, p. 64) .

في المرحلة الثانية من الأزمة ، واجه الرهان الاقتصادي بالحكومة الألمانية خصوم الاندماج الذين يدّعون عدم إمكانية اندماج المسلمين في المجتمعات الغربية بسبب دينهم الذي لا يستطيع مواكبة الحداثة،فيرون أن أساس الأزمات التي تواجهها المجتمعات العربية الإسلامية هو عدم مقدرة الإسلام على التأقلم مع الحداثة، خاصة مع هجرة آلاف المسلمين من الشرق إلى أوروبا الغربية . (جزايرلي دورسلي، 2021، الصفحات 138-139)

ولكن هذا الخطاب الذي حملته الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة لم يوقف ألمانيا عند هذا الحدّ، بل عملت على تعزيز خطاب الاندماج المفكّك لخطاب فشل الاندماج ، وهو إحدى الخطوات نحو تحقيق الاندماج في حد ذاته، فالإعلام الألماني يؤدي دورا إيجابيا في هذا المجال، بنشره قصص وتجارب نجاح لاجئين سوريين في ألمانيا.

وبهذا فإنّ تحليل الممارسة الخطابية الألمانية يثبت تناقضها مع الممارسات الخطابية الأخرى الرافضة أو الانتقائية للاجئين السوريين ، ويدل على الأثر الذي أراد المسؤولون إيصاله إلى الرأي العام وهو التفاؤل لتقبل اللاجئين،هذا الذي سيساهم في توازن ديمغرافي سريع في نسبة الشباب، مما يساهم في زيادة اليد العاملة ولهذا استجابت القطاعات الاقتصادية لخطابات المسؤولين وسعت لتشغيل اللاجئين، وعلى هذا الأساس نجحت التجربة الألمانية مقارنة بنظيرتها المجرية في استقبال عدد أكبر من اللاجئين السوريين على أراضيها.

المحور الخامس: اللاجئون السوريون في مواجهة الخطاب المجري المتشدّد

تلقت المجر عام 2013 حوالي 325طلب لجوء من السوريين وتمت الاستجابة لحوالي 141طلب فقط،ليرتفع عدد طلبات اللجوء إلى 19.083 عام 2015، وينخفض العدد بعدها إلى 1448 طلب لجوء عام 2016 نظرا لانخفاض معدل الموافقة على طلبات اللجوء السوري، ففي عام 2016 تم الاستجابة ل 584طلب من أصل1000 قرارا إيجابيا ، أيّ 90.5% من القرارات لم تمنح الحماية الدولية لطالبي اللجوء السوريين، فقد انخفض معدل الموافقة من 69.2% عام 2014إلى 59.3% عام 2015 ليصل إلى 9.5% عام 2016.(Schelb,2017,p86) وحسب التمثيل البياني الموالي فإنّ عدد اللاجئين قد ارتفع من سنة إلى أخرى ليصل عام 2020 لحوالي 923 لاجئ سوري من أصل 923 طلب لجوء أي ما نسبته 100% في نسبة القبول. (UNHCR's Refugee Population Statistics)

الشكل رقم 3: تمثيل بياني لعدد اللاجئين السوريين في المجر في فترة 2013-2020.

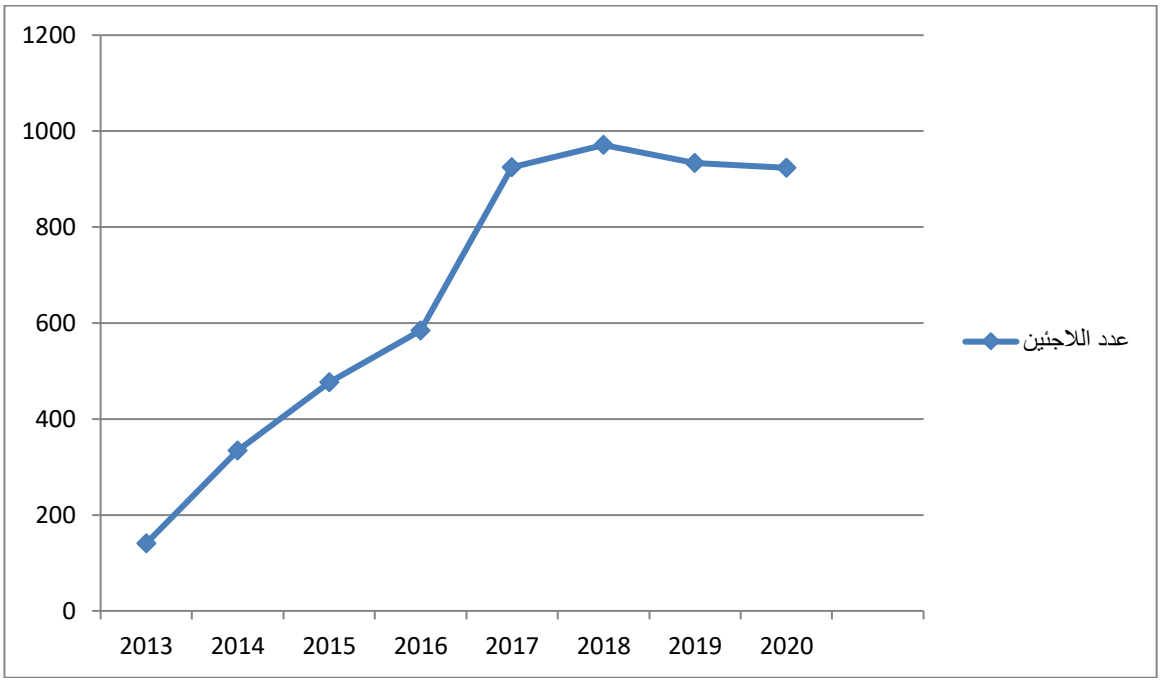

من إعداد المؤلفين بتصرف بالاعتماد على بيانات (s Refugee Population Statistics'UNHCR)

إنّ تلك الإحصائيات المبيّنة أعلاه تثبت أنّ الحكومة المجرية قد اتبعت نهج التشدّد ورفض استقبال اللاجئين السوريين ما عزّز ذلك السياسات التالية:

- **الصد والطرد**: اتبعت المجر سياسة الصد والرد على حدودها ، فقد أقرت في17 أكتوبر 2015 عن انشائها سياج حدودي مع كرواتيا لوقف تدفق المهاجرين إلى أراضيها باعتبار المجر معبرا رئيسيا للنمسا وألمانيا. وقد وثقت المفوضية حوالي 8466 حالة تم طردها من الحدود المجرية عام 2016 لترتفع عام 2020 لحوالي 120.000 حالة طرد.
- **سياسة معارضة نظام الحصص وإعادة التوطين**: واصلت الحكومة المجرية تقويضها لأي اتفاق من شأنه حماية اللاجئين والمهاجرين، وعملت على معارضة نظام الحصص ورفض المشاركة في نظام إعادة التوطين المؤقت في الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2015، الذي نص على نقل اللاجئين من اليونان إلى إيطاليا. (Schelb,2017,p88)وقد عزز هذه القرارات دعوة البرلمان المجري لبدء إجراءات ضد نظام التنقل في محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، وأعلن أن نظام الحصص الإجباري يشكل خطورة على أمن وثقافة المجر،بالإضافة إلى التعدي على سيادتها الوطنية. وتكملة لهذه القرارات أجرى البرلمان المجري استفتاء يدعو لرفض حصص المجر المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لاستقبال ألفي لاجئ وأقرّ تشريعات مناهضة للمهاجرين غير الشرعيين، منها قانون يعزز احتمالية انتشار الجيش المجري على الحدود ومعاقبة من يحاول الهجرة بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تصل ل 3 سنوات. (زهران، 2018، صفحة 356)

من هنا نستنتج أنّ المجر قد تبنّت خطابا معاديا للاجئين وتصوريهم في اللّاوعي الفردي والجمعي المجري على أنّهم أعداء للثقافة والشعب المجري، مما أثار مخاوف كراهية الأجانب، حيث دعت الحكومة المجرية لضرورة الحفاظ على الثّقافة والتّجانس العرقي والثقافي في المجر، وقد أدى انتشار هذا الخطاب الحاد إلى خلق معارضة تنعكس في المعاملة غير المرغوبة للاجئين. (Schelb, 2017, p. 87) وقد طبع على ذلك الترويج لخطاب الإسلاموفوبيا والخطاب المعادي للإسلام وهو ما جسده حزب فيدسي المتطرف(Fidez)، فالإسلام يعتبر عدوا للمسيحية وخطرا على الدولة القومية الأوروبية. وقد نجح هذا الخطاب على المستوى الشعبين،فوفقا لاستطلاع عام2016 اعتقد 76% من المجريين أن اللاجئين يزيدون من احتمالية الإرهاب في المجر وبالتالي إعادة إنتاج الخطاب الاستشراقي عن الشرق والغرب. (Schelb, 2017, p. 88)

دعا رئيس الوزراء "فيكتور أوربان"(Viktor Orbàn) - ينتمي لنفس الحزب اليميني المتطرف- بإجراء استفتاء للمجريين حول فرض الاتحاد الأوروبي إعادة توطين إلزامية لمواطنين غير مجريين من دون أخذ موافقة الجمعية الوطنية فيها، وقد صوت المجريين بنسبة 98 %ضد قبول حصة اللاجئين، لكن نسبة المشاركة في الاستفتاء (44%) كانت أقل من النسبة المطلوبة لجعل الاستفتاء ساري المفعول، ومع ذلك اعتبر "أوربان" النتيجة دعما اجتماعيا لسياسته (حكيمي، 2020، ص 306). وبهذا فقد سخرت الحكومة المجرية الخطاب السياسي والإعلامي بشكل ممنهج لإذكاء الخوف وتعويض تعاطف المجريين مع اللاجئين أثناء الأزمة، ولتعبئة الجماهير وحثهم على رفض خطة التوطين الأوروبية حثت حكومة أوربان الناخبين على الدفاع عن القيم المسيحية والهوية الوطنية المجرية وتحصين المجر من التحول إلى وجهة للإرهاب، وانشغلت بذلك وسائل الإعلام الموالية للحكومة خلال الأزمة بالتخويف من طمس الهوية المجرية بفعل كثرة إنجاب النساء المسلمات للأطفال. (حكيمي، 2020، صفحة 306)

فتصور التهديد بالنسبة لدول أوروبا الشرقية وبالتحديد المجر كان عنصرا أساسيا في تحديد المواقف، فقد أدى التحرر من سيطرة النظم الشيوعية إلى إعادة انبعاث الدولة القومية، التي تعتبر الهوية أسمى السمات التي يشترك فيها المواطنون مع بعضهم وتميزهم عن الأمم الأخرى في إطار ثنائية الأنا والغير. وعلى هذا الأساس لا يحس المواطنون المجريون بالواجب تجاه غيرهم ، حيث أسس الإحساس العميق بالهوية الوطنية والمقترن بالتجانس الثقافي والإثني في تكوين ما يشبه القبيلة. .ما ساهم في توجيه السلوك المجري لتقوية سياسة التشدّد ضد اللاجئين السوريين وغلق أكثر لحدودها.

الخاتمة:

نستنتج في الأخير أنّ مواقف وردود أفعال الدول الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين تعبر عن تمايز اجتماعي قائم، طبعت عليه حالة من التعارض وسوء إدراك للآخر، فقد أفرزت الأزمة بيئة اجتماعية رافضة ومعادية للاجئين في بعض دول أوروبا الشرقيّة، وهذا ما برز جليّا في الفعل السياسي المجري الّذي كان أكثر تشددا معطيا بذلك لعناصر الهوية والخطاب والقيم المجتمعية الأولوية في دوافع سلوكه السياسي تجاه اللاجئين

السوريين ،في حين أثبتت البنية الاجتماعية لدول أوروبا الغربية تمسكها بالمعايير الإنسانية وانتهاجها لسياسة الترحيب والاندماج .وهذا ما تجلّى في الممارسات الخطابية الألمانية الّتي حملت في طيّاتها المعايير الإنسانية وجسدت قدرة اللاجئين على الاندماج في بناها الاجتماعية.

وعليه يكون تصور التهديد عنصرا مهما في تحديد المواقف تجاه اللاجئين والمهاجرين وفي ردود الأفعال الرسمية تجاه المسألة في شرق أوروبا بشكل خاص، حيث يلعب إدراك التهديد الحقيقي والمتصور الذي تشكله مجموعة خارجية أخرى عاملا مهما لفهم وتفسير السياسات الدفاعية المتشددة التي تبنتها هذه الدول تجاه اللاجئين السوريين خلال الأزمة الأخيرة، خاصة مع صعود أحزاب اليمين المتطرّف وتشديدها على فكرة رفض اندماج اللاجئين في المجتمعات الأوروبية حفاظا على الهوية الغربية في مواجهة الهوية الإسلامية.

وبناء على هذه النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

- الاهتمام بمسألة تقاسم أعباء اللاجئين السوريين في أوروبا لتفادي مشكلة تفاوت استجابة الدول الأوروبية لهذه الأزمة.
- الكشف عن مشاكل وقيود العمل الجماعي في إطار أزمة اللاجئين السوريين و إبراز طبيعتها وأسبابها.
- تفعيل سياسة عدم التمييز في انتقاء هويات وجنسيات اللاجئين.
- الاهتمام باندماج اللاجئين السوريين في المجتمعات الأوروبية وتوفير مناصب شغل ملائمة لتخصصاتهم .
- التخفيف من حدّة خطاب اليمين المتطرّف واتخاذ قرارات أكثر عقلانية لاستقبال اللاجئين السوريين.
- التقليل من استخدام مفاهيم الخطاب المعادي للاجئين (كراهية الأجانب، الاسلاموفوبيا ...)الذي صوّرهم في اللّاوعي الفردي والجمعي المجري على أنّهم أعداء للثقافة والشعب المجري. و تفعيل منطوقات خطاب تعدّد الثقافات في المجتمع الواحد.

قائمة المراجع:

- **باللغة العربية**

أولا: الدوريات

-جزايرلي. دورسلي ياسر.(2021)"اللجوء السوري في ألمانيا وإعادة السجال في سلبيات الفجوة ".الحكامة:(2):118-146.

-حكيمي. توفيق .(2020)."البعد الاجتماعي لتباين السياسات الأوروبية: بين وحدة الموقف وتعارض الاستجابات". المجلة الجزائرية للأمن والتّنمية:09(02) :300-314.

-عبد الفتاح أبوليل.سماح .(2021)." ظاهرة التّنميط السلبي: دراسة تأثير الصعود اليميني المتطرّف الأوروبي على ملفات اللجوء والهجرة". مجلّة كلية السياسة والاقتصاد:(10):92-122.

ثانيا: المؤتمرات:

-زهران . عزة.(2018). أثر التحالف الأمريكي الأوروبي على اللاجئين في عالم البحر المتوسط". مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية. في المؤتمر الدولي الثالث حول اللاجئون في الشرق الأوسط المجتمع الدولي : الفرص والتحديات. ط1. اليرموك. العراق

ثالثا: المو اقع الالكترونية

-ألمانيا تصادق على قانون الإدماج الجيد، صوت ألمانيا بالعربية، تم الإطلاع على الموقع يوم 2023/07/12.
(http://www.germanyiarabic.com/arc(2016)

-تقرير تزايت الألماني حول لمّ الشّمل للاجئين، تمّ الإطلاع على الموقع يوم2023/07/14
: http://www.zeit.de/ politik/deuteschland/2017

-سليمان .هاني. السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية والقيم الإنسانية .(2016). تم الإطلاع على الموقع يوم 2023/06/20

http : //www.acreseg.org/40345

- **باللغة الأجنبية:**
- **أولا: المصادر**

- UNRCH's Refugee Population Statistics.

ثانيا:الكتب

-Wendt.Alexender(2003).Social theory of international politics(ed03) .cambridge : cambridge university press.

ثالثا: الدوريات

-Evangelimides.Angelos.(2016)."Greek States's Response To The Refugee Crisis And The Solidarity Monement".Comptenporary Southeastern Europe:3(01):32-36.

-Suman .Monin.(2017). "Human Rights Based Approach To Refugees: A Llok At The Syrian Refugee Crisis And The Responses From Germany And The United States".Duke Forum For Law And Social Change(09).

رابعا: الدراسات

-Fargues.Philippe.(2014)."Europe Must Take On Its Share Of The Syrian Refugee Burda, But How?".Migration Policy Centre.

-Kleist. J.Olaf.(2022). beyond the crisis mode of the EU-Turkey refugee agreement :towards sustainible rights-based EU asylum and refugee policies .asylum and refugee policies heinrich-boll-strifting thessaloniky greece.

خامسا: المذكرات

-Schelb.Simone-Ariane.(2017)."The Syrian Refugee Crisis And The European Union: A Case Of Germany And Hungary. Master Of Arts International Studies. Florida University.Florida.